واقع المنافع الاجتماعية للشركات النفطية وآفاقها في ظل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق

أ.م.د. هيثم عبدالله سلمان*
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
قسم الدراسات الاقتصادية
جامعة البصرة

المستخلص:

يُعد تقديم المنافع الاجتماعية من الشركات النفطية سواءً أكانت وطنية أم أجنبية أحد المتطلبات الرئيسة لإبرام العقود النفطية في العراق، فبموجب القانون ينبغي تقديم الخدمات الاجتماعية للمنطقة الجغرافية التي ينشئ عليها المشروع بشكل كفوء وشفاف وضمن المواصفات التي يجر التعاقد عليها، بيد إن تلك الخدمات الاجتماعية قد تتخللها بعض المخروقات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تصاحب إبرام ذلك العقد الخدمي، لاسيما في ظل متابعة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية. ففي بعض الأحيان يجري التعاقد لإنشاء مشروع خدمي في منطقة ما وفي ضمن الحدود الجغرافية للمشروع النفطي، ولكن تهمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المزمع انشاؤه. لذا فقد استند البحث إلى فرضية مفادها " لم يجر احتساب التكاليف الاجتماعية بدقة بما يسمح بوجود ثغرات للفساد الإداري والهدر المالي، ومن ثم لا يمكن إجراء مطابقة المنافع والتكاليف"، وتوصل الباحث إلى استنتاج رئيس هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي.

الكلمات الدالة:

المنافع الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، شركة الحفر العراقية، شركة نפט الجنوب.

* E-mail: heitham20052006@yahoo.com

المقدمة:

مما لا ريب فيه أن لكل مشروع سواء أكان صناعياً أم زراعياً أم تجارياً أم خدمياً منافع اجتماعية تحظى باهتمام معظم أفراد المجتمع، غير أن عادةً ما يرافق تلك المشاريع بعض النواتج العرضية التي قد تسهم ببعض الآثار البيئية السلبية التي تتفاقم بالاستمرار على إهمالها وعدم التقليل منها، ومن ثم تؤدي إلى صعوبات أمام تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن أن تأجيلها قد يسبب آثاراً بيئية تصعب معالجتها في المستقبل نتيجة ارتفاع تكاليف معالجتها أو لعدم توفر الأموال اللازمة لمعالجتها.

بيد أن التلوث البيئي في العراق لا ينجم عن تلك النشاطات الاقتصادية فقط، ولكن هنالك نشاطات أخرى لا تقل شأناً عنها، وتتمثل في اتجاهين هما: التغيرات المناخية العالمية، والآثار البيئية الناجمة عن الحروب- حرب الخليج الأولى والثانية، فضلاً عن عمليات السلب والنهب التي احاطت بالمنشآت والمواقع النووية والكيميائية وغيرها؛ إذ أنها أسهمت بشكل كبير في تفاقم مشكلات التلوث البيئي من خلال اقترانها بالملوثات الناجمة عن النشاطات الاقتصادية ولاسيما المتعلقة بالصناعات النفطية.

هدف البحث:

معرفة واقع المنافع الاجتماعية التي تقدمها الشركات النفطية للمجتمع في ضوء مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.

فرضية البحث:

لم يجر احتساب التكاليف الاجتماعية بدقة بما يسمح بوجود ثغرات للفساد الإداري والهدر المالي، ومن ثم لا يمكن إجراء مطابقة المنافع والتكاليف.

أهمية البحث:

تنبع من أن المنافع والتكاليف الاجتماعية هي مؤشرات تنموية مهمة تعكس تحقيق مبدأ الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

المحور الأول

الإطار المفاهيمي لمبادرة الشفافية والمنافع الاجتماعية وتكاليها

من البديهي أن تقديم أي منافع اقتصادية واجتماعية لعموم المجتمع تلحقه بعض النتائج السلبية التي ينبغي تحملها، فكيف يكون الحال إذا كانت تلك المنافع متمثلة بالصناعات النفطية التي هي مصدر رئيس للتلوث البيئي في العالم، فضلاً عن أنها مصدر اساس لمعظم إيرادات بعض الدول ولاسيما الدول النفطية منها؛ لذا ينبغي أولاً تسليط الضوء على ما يكتنف هاذين المفهومين من اشكالات يمكن التعرف عليهما بالشكل الآتي:

أولاً: نشأة مبادرة الشفافية ومفهومها وأهدافها

لقد ولدت فكرة المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI، نتيجة العمليات المشبوهة التي تجرى في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز وغيرها من المعادن؛ إذ كثيراً ما تصاحب عمليات إنتاجها وتصديرها بعض الاختلافات والإشكالات في كمية الصادرات النفطية وعوائدها وبعيداً عن مبدأ الشفافية التي تعنى بكشف المعلومات وإتاحة الفرصة لأكبر قدر من الناس للإطلاع عليها من أجل نجاح خطط التنمية. إذ تقوم مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية التي تتكون من مجلس أمناء يضم ممثلين عن الحكومة العراقية، والشركات الاستخراجية، والمجتمع المدني العراقي، لوضع معايير عالمية للشفافية في صناعات النفط والغاز والتعدين، وتهدف إلى التوصل لمعايير ومبادئ للمراجعة والتحليل ونشر تدفقات العائدات بين شركات الصناعات الاستخراجية والحكومات وذلك من خلال تطبيق تلك المبادئ والمعايير في الدول المنفذة، فضلاً عن تعزيز الشفافية لمنع الفساد، وتعزيز المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾، ومن هنا يتبين أن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية هي مثل الكابيس الذي يشرف ويتابع ويراقب عمليات إنتاج النفط والغاز والتعدين وتصديرها جميعاً؛ بغية تحقيق العدالة الاجتماعية في الحفاظ على ثروته من الفساد الذي يواكب اجراءات تصدير تلك الموارد في السجلات الحكومية.

¹ عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2010، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق،

برايس ووترهاوس كوبرز، بغداد، 2013، ص 10.

ثانياً : مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق

إن من أهم الأسباب التي جعلت الدول ومن ضمنها العراق- البلد الثاني عشر الذي يحصل على العضوية الكاملة في المبادرة الدولية- تنظم إلى مبادرة الشفافية في الصناعات النفطية، هو تفشي ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في هذا القطاع الحيوي الذي يمول في معظم الدول النفطية أكثر من 50% من إيراداتها العامة في أقل تقدير، بيد أن ما يميز الفساد المصاحب لهذا القطاع مما سواه من فساد في القطاعات الأخرى هو أن الفساد في هذا القطاع يُعد أخطرهما؛ لأنه ناتج عن ارتباط الثروة بالسلطة⁽¹⁾، مما يسمح لذوي الفئات الثلاث وهي الفئة البرجوازية، والفئة ذات النفوذ، والفئة ذات السلطة، بممارسته بسهولة ويسر من دون أي تعقيد، مما يدل على أن الدول الريعية ومن بينها العراق معرضة أكثر من سواها للفساد مما يلحق ضرراً بالنمو على المدى الطويل⁽²⁾.

ونظراً لحاكمية النظام الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، فقد التزم العراق رسمياً بتنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية منذ عام 2008، وقد جرى قبوله عضواً مرشحاً في المبادرة في 10 شباط عام 2010، وجرى إعلان العراق رسمياً عضواً كامل العضوية في المبادرة بتاريخ 12 كانون الأول عام 2012⁽³⁾، وهو أمر جعل الحكومة العراقية تتبوأ موقعاً متميزاً في مجال الإفصاح عن عائدات المبيعات النفطية، ولاسيما إذا ما اقترنت بالاحتياطيات النفطية الكبيرة في العراق التي قدرت نسبتها 8.8% في إجمالي الاحتياطيات العالمية عام 2014⁽⁴⁾، وقد قدرت نسبة الإيرادات النفطية أكثر من 95% في إجمالي الإيرادات العامة عام 2014.

¹ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، معهد أكد الثقافي، وآخرون، بابل، 2014، ص 1

² ألان نويل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الربح إعاقة، تحرير: برتران بادي، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم 2011، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2011، ص 179.

³ لمزيد من المعلومات راجع:

- عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2009، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، برايس ووترهاوس كوبرز، بغداد، 2012.

- عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2010، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، برايس ووترهاوس كوبرز، بغداد، 2013.

⁴ (BP), Statistical Review of World Energy June 2015. www.bp.com/statisticalreview

ثالثاً : تعريف المنافع الاجتماعية وتكاليفها

إن من الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها الحكومات في مختلف انظمتها الاقتصادية هو تحقيق أقصى المنافع الاقتصادية والاجتماعية بأدنى الموارد الاقتصادية الممكنة؛ للحيلولة دون تفاقم المشكلات البيئية التي تحدث مظاهرها الثلاثة من خلال تلوث البيئة، وتدهور نوعيتها، واختلال توازنها⁽¹⁾، وذلك يعني أنه كلما انخفضت كمية الموارد النفطية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، انخفض معها حجم التلوث الناجم عنها، وتعرف المنافع الاجتماعية بأنها الفوائد الاجتماعية التي تقدمها المشاريع لعموم المجتمع، فيما عرف الدكتور وليد الحيايي التكاليف الاجتماعية بأنها تمثل المصروفات التي يتحملها المجتمع والوحدات الاقتصادية على حد سواء نتيجة الأضرار التي تلحق بأحد الطرفين أو كلاهما وتنتج عن فعل غير مسؤول اجتماعياً⁽²⁾، وهو أمر يجعل مصروفاتها لا تعكس أسعار السوق، ومن ثم هي مصدر لعدم الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي تؤدي إلى خسارة في الرفاهية الاقتصادية⁽³⁾؛ بسبب تراكمها المستمر في النظام البيئي من دون حساب لتكاليفها، ومدى خطورتها على البيئة.

رابعاً : علاقة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية

لقد ارتبطت المنافع الاجتماعية من الناحية الاقتصادية بعلاقة طردية بالتكاليف الاجتماعية التي يجب أن يتحملها المجتمع لتحقيق التوازن البيئي المجتمعي الذي يناظر تماماً التوازن الطبيعي الذي يعرف بأنه التوازن البيئي الذي تحدثه عوامل البيئة بصورة

¹ سلمى عائشة كحيلي، وآخرون، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، ص 458.

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/11/>

² محمد حمدي أبو الفتوح، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون سنة، ص 13.

www.ao-academy.com/.../mashakil%20mohasabiya%20mohammad%20...

³ بول اكنز، النشاط الاقتصادي والبيئة: اقتصاد نشاط الأعمال النظيف، في اقتصاد القرن الحادي والعشرين: افاق اقتصادية - اجتماعية لعالم متغير، ترجمة: د. حسن عبدا لله بدر، د. عبد الوهاب حميد رشيد، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، 2009، ص 289.

طبيعية⁽¹⁾: لقدرتها الذاتية على التجدد الذاتي والتخلص من بعض الملوثات وتحليلها وإعادة الحيوية لها بصورة طبيعية، غير أن تلك القدرة محددة فيما إذا تجاوز التلوث حداً معيناً، وهو امر يجعل إعادة التوازن البيئي ضرورةً عن طريق التدخل المباشر للإنسان من خلال التوازن البيئي المجتمعي الذي يعرف بأنه التوازن البيئي الذي تحدثه عوامل مؤسسية بصورة اصطناعية، سواءً أكان التلوث ناجماً عن عوامل طبيعية أم اصطناعية، وبغض النظر عن تلك العوامل فمن المنظور العام إن تكلفة حماية البيئة أو إصلاحها مسؤولية الحكومة وجزء من هيكل التكلفة الكلي⁽²⁾، ومن ثم فإن إهمالها في القوانين والتشريعات النافذة ستحملها الحكومة نيابة عن مشاريع القطاع الخاص المولدة لها.

ويمكن من الناحية النظرية إيجاد التوازن ما بين منافع الصناعات النفطية وتكاليفها، وذلك حينما يجري الوصول إلى نقطة التوازن ما بين منحنى المنافع الاجتماعية ومنحنى التكاليف الاجتماعية التي تسمى بنقطة الكفاءة الاجتماعية؛ وذلك لأنها تعظم صافي الرفاه الاجتماعي للتطورات البيئية⁽³⁾، أي أنها تساوي المنافع الحدية التي يجب تحقيقها للمجتمع والتكاليف الحدية التي يجب أن تنفقها الصناعات النفطية.

خامساً: أنواع التكاليف الاجتماعية

لقد تنوعت التكاليف الاجتماعية للتلوث البيئي ما بين تكاليف اجتماعية مباشرة وغير مباشرة، فالأولى تعني التكاليف التي يتحملها المجتمع مباشرة من خلال تدهور صحته العامة من خلال تفشي الأمراض التي تؤثر سلباً عليه، وهي تشمل التكاليف الرأسمالية والجارية التي تنفق على حماية البيئة من التلوث وتقليله، وتعني الأخيرة التكاليف التي يتحملها المجتمع بصورة غير مباشرة من خلال ظاهرة الاحتباس الحراري (البيت الزجاجي)

¹ د. محمد العودات، النظام البيئي والتلوث، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2000، ص 15.

<http://www.kacst.edu.sa/ar/about/publications/Books/.pdf>

² صندوق النقد الدولي، المرشد الى شفافية إيرادات الموارد 2007، ص 36.

<http://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/guidea.pdf>

³ دوناتورومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وآخرون، دمشق، 2010، ص 102.

<http://www.ao-academy.org/docs/eqtisad27072010.pdf>

وارتفاع مستوى انبعاث (نقاط) غاز ثاني اكسيد الكربون في الجو، وهي تشمل الضرائب والرسوم والإعانات والمنح وتقديم المنافع كبناء المستشفيات وإنشاء حدائق ومنتزهات وشوارع وغيرها من التكاليف التي تنفق للحفاظ على البيئة من التلوث. غير أن تعريف التكاليف الاجتماعية بصورة عامة يختلف باختلاف وجهات نظر مريديها وهي:

1. التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع

وتعرف بأنها التكاليف التي يتحملها المجتمع إزاء العمليات والنشاطات الإنتاجية كتلوث الهواء والماء والتربة، فيما عرفها آخرون بأنها التكاليف التي يتحملها المجتمع من اضرار وتضحيات بالموارد نتيجة ممارسة المنظمات العاملة لنشاطها الخاص⁽¹⁾.

2. التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية

لقد عرفتها وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها التكاليف الصريحة والضمنية والملموسة بدرجة أقل من تلك التي تتحملها المنشأة أو المنظمة نتيجة نشاطاتها المؤثرة على جودة البيئة⁽²⁾.

3. التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر الدولة

وهي التكاليف التي تتحملها الحكومة لإنشاء محطات النفايات ومعالجتها ولتطبيق قوانين البيئة من خلال أجهزة مراقبة البيئة والمحافظة عليها⁽³⁾.

يتضح مما سبق إن التكاليف الاجتماعية بشكل عام لا تعنى المصروفات النقدية التي يتحملها المجتمع بشكل مباشر فقط، ولكن هي تكاليف ضمنية قد لا تظهر في كثير من الأحيان بشكل نقدي يتحملها المجتمع، مثل تدهور البيئة الطبيعية بمكوناتها الثلاثة وهي الإنسان، والحيوان، والنبات.

¹ إياد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى إسهامها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، 2008، ص 22.

<http://www.jps-dir.com/Forum/uploads/12224/Social.pdf>

² سلمى عائشة كحيلي، وآخرون، مصدر سابق، ص 460.

³ المصدر نفسه، ص 461.

المحور الثاني

واقع المنافع الاجتماعية للصناعات النفطية وتكاليها في العراق

أولاً: واقع التلوث البيئي في العراق

يعاني العراق منذ بداية العقد الأول من القرن الماضي من آثار بيئية سلبية صاحبت عمليات التنمية الاقتصادية، وما صاحبها من عمليات المسح الزلزالي والاستكشافي لأبار النفط الخام وحقوله منذ عشرينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحالي. وقد تفاقمت المشكلات البيئية بعد عام 2003 إثر إعلان جولات التراخيص وتطبيقها بهدف زيادة الإنتاج النفطي؛ إذ ألزمت عقود التراخيص العراقية شركات الصناعات الاستخراجية العاملة بتنفيذ مشاريع المنافع (المسؤولية) الاجتماعية بشكل يحافظ على البيئة المحيطة وتقليل أثر أعمال هذه الشركات على الإنسان والبيئة والحياة البرية⁽¹⁾، كما أشارت تعليمات لجنة الطاقة الوزارية بكتابها المرقم 3655 في 2014/2/27، إلى إلزام الشركات العاملة بصرف مبلغ لا يزيد عن خمسة ملايين دولار سنوياً لكل عقد لمشاريع المنافع الاجتماعية في مناطق الإنتاج⁽²⁾، من جهة، فضلاً عما تؤديه الحوادث العرضية من تلوث جراء حدوث الحرائق وغرق ناقلات النفط والتسرب النفطي وانتشار البقع الزيتية أثر العمليات الإرهابية؛ إذ قدرت وزارة النفط العراقية حصول حوالي 116 حادثة عام 2011 أدت إلى تسرب نحو 104750 برميل من النفط الخام⁽³⁾، من جهة أخرى، وهو ما جعل من الصعب تلافي تلك الآثار السلبية على البيئة في العراق، فضلاً عن أن كثيراً من الأحيان تجرى عمليات إزالة آثار التلوث من جزء واحد فقط عن البيئة ليسبب تلوثاً في جزء آخر، كأن يعالج التلوث في المياه ليسبب تلوثاً في البر والبحر والعكس وهكذا⁽⁴⁾، وقد قدرت كلفة

¹ د. حيدر يونس الموسوي، جدلية المسؤولية الاجتماعية بين الآثار الاقتصادية والبيئية والتنمية المستدامة مع إشارة إلى تجربة القطاع النفطي العراقي، في الاستثمار الأمثل لعائدات النفط في التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في العراق، معهد أكد الثقافي، وآخرون، بابل، 2014، ص 17.

² المسؤولية الاجتماعية للشركات الاستخراجية بين هدر أموال وتحقيق الطموح. www.alsharqpaper.com/pdf.php?id=22103

³ توقعات حالة البيئة في العراق: التقرير الأول، وزارة البيئة، وآخرون، بغداد، 2013، ص 43.

⁴ عماد عبد الرحمن الهيتي، عادة عبد القادر خلف، النفايات الكيماوية الصناعية: مصادرها وإدارتها ومعالجتها، مجلة التنمية الصناعية العربية، العددان (55-56)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، تشرين الأول 2004، ص 150.

التدهور البيئي في العراق حوالي 8.7 مليار دولار عام 2008 أي ما يعادل 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي، واحتلت كلفة تدهور الموارد المائية العراقية منها حوالي 50% تقريباً من إجمالي التكاليف⁽¹⁾، وهو أمر طبيعي في ظل تزايد الإنتاج النفطي وعمليات التكرير، فضلاً عن الحوادث البيئية التي ترتبها المجموعات الإرهابية على خطوط نقل النفط الخام والغاز، وهو أمر يستدعي التقليل منها ليس بدافع حماية البيئة من التلوث فقط، ولكن لحماية الثروة الوطنية من الهدر.

ثانياً : واقع المنافع الاجتماعية للشركات النفطية

مما لا ريب فيه أن تسهم شركات الصناعات النفطية في تلبية بعض متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من منافع اجتماعية تخدم عموم المجتمع إزاء ما يتحمله من آثار سلبية على البيئة الطبيعية التي يعيش فيها؛ إذ يجب أن يكون حجم المنافع الاجتماعية وكمها متناسقاً وموازياً للتكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع جراء عمليات الشركات الاستخراجية ونشاطاتها؛ وذلك لأجل موازنة الكفة ما بين حجم الضرر المعنوي والاقتصادي والبيئي الذي يتحمله المجتمع والمنافع التي يحصل عليها المجتمع جراء قيام تلك الشركات بعملياتها الاستخراجية⁽²⁾، سواءً أكانت الشركات النفطية محلية أم أجنبية، ولندرة البيانات المتوفرة عن الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق، سنركز على بعض الشركات النفطية العراقية التي توفرت عنها بيانات على الرغم من ندرتها.

وهكذا من خلال تتبع ما انجزته بعض الشركات النفطية من مشاريع خدمية ومن بينها شركة الحفر العراقية التي توفرت عنها بيانات أولية، تمكن ملاحظة بيانات الجدول رقم (1) الذي يبين أن هناك بعض المشاريع الخدمية التي قدمتها الشركة كمنافع اجتماعية في بعض المحافظات الجنوبية ومن بينها محافظة البصرة ومحافظة ميسان ومحافظة ذي قار، موضحاً موضوع العقد وسنته ومكانه ومبلغه ومدته، فضلاً عن اسم الشركة المتعاقد معها، إذ تنوعت مواضيع العقود ما بين بناء بني تحتية تعليمية (مدرسة، أروضة، أو حضانة)، فضلاً عن بعض الخدمات الاجتماعية الأخرى، وعلى الرغم من الحجم الكبير للمنافع الاجتماعية المقدمة من الصناعات النفطية في العراق، إلا أن ما هو متاح منه نزر

¹ توقعات حالة البيئة في العراق: التقرير الأول، مصدر سابق، ص. ص 144-145.

² د. حيدر يونس الموسوي، مصدر سابق، ص 22.

يسير بسبب صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة من مصادرها الرسمية، وهو أمر يجعل تحليل بحوث ودراسات كهذه يكتنفه بعض الغموض والإرباك، فضلاً عن البحث عن تلك البيانات والمعلومات من مصادر غير رسمية (شخصية)، قد يولد بعض الاشكالات في كيفية الحصول عليهما، بيد أنه مادام الهدف منه إجراء بحث علمي أكاديمي قد يسهم في دراسة عواقب الاسراف في الصناعات النفطية وتحليلها في ظل إهمال المنافع الاجتماعية المتوقع تحقيقها، فضلاً عن خفض عمليات الوقاية والتنظيف والمعالجة والتدوير للملوثات البيئية الناجمة عن تلك الصناعات، فلا ينبغي للجهات الرسمية أن تسيء الظن في الكيفية التي جرى الحصول على تلك البيانات والمعلومات من مصادرها غير الرسمية.

الجدول رقم (1)					
المنافع الاجتماعية لشركة الحفر العراقية بحسب الموازنة التشغيلية لعامي 2011 و 2012					
اسم الشركة	مدة العقد (يوم)	مبلغ العقد (مليون دينار)	مكان العقد	سنة العقد	موضوع العقد
انوار العمارة	200	400.9	قضاء الميمونة / ميسان	2012	بناء روضة
أهوار الناصرية	180	349.9	منطقة الكطيعة / ذي قار	2012	بناء مدرسة
.....		قيد الانجاز	البصرة	2011	بناء حضانة
					بناء معرض
					بناء صالون حلاقة للاحتياجات الخاصة
سحر الوميض	60	211.7	منطقة حي الخليج / البصرة	2012	تشجير ساحات خضر
المصدر:					
- شركة الحفر العراقية، بيانات غير منشورة، البصرة، 2014.					

ثالثاً : واقع التكاليف الاجتماعية للشركات النفطية

من البيديهي أن تواكب المنافع الاجتماعية المقدمة للشركات النفطية في العراق تكاليف اجتماعية بقسميها المباشر وغير المباشر، ومن أهم التكاليف الاجتماعية غير المباشرة التي تحملتها الشركات النفطية في العراق ما تحملته شركة الحفر العراقية التي توفرت عنها بعض البيانات؛ إذ قدرت بـ 962.5 مليون دينار عام 2012، ولم تتوفر بيانات عن شركة نفط الجنوب والشركات النفطية الأخرى، إذ يُلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن معظم المنافع الاجتماعية لشركة الحفر العراقية كانت منصبةً على القطاع التعليمي من خلال بناء المدارس ورياض الأطفال ودور الحضانه وغيرها من الخدمات العامة.

الجدول رقم (2)		
قيمة التكاليف الاجتماعية لشركة الحفر العراقية للعامين 2011 و 2012		
موضوع العقد	سنة العقد	مبلغ العقد (مليون دينار)
بناء روضة	2012	400.9
بناء مدرسة	2012	349.9
بناء حضانه	2011	قيد الانجاز
بناء معرض		
بناء صالون حلاقة للاحتياجات الخاصة		
تشجير ساحات خضر	2012	211.7
الاجمالي		962.5
المصدر:		
- شركة الحفر العراقية، بيانات غير منشورة، البصرة، 2014.		

فيما بلغت التكاليف الاجتماعية المباشرة لشركة نفط الجنوب 13.5 مليار دينار للمدة (2010-2013) وهو ما يُلاحظ من بيانات الجدول رقم (3)، تمثلت بمعدات مكافحة التلوث التي انفقها الشركة لحماية البيئة من التلوث، غير أن أهم ما يُلاحظ من تلك التكاليف البيئية أنها انخفضت من 6.5 مليار دولار عام 2011 إلى 1.5 مليار دينار عام 2013، وهو أمر يدل على أن التكاليف البيئية تنخفض بمرور الزمن؛ وذلك لأنها من نوع التكاليف الرأسمالية والجارية معاً من جهة، وتكاليف تتبع مستوى الضرر ومراحله، إذ ترتفع التكاليف البيئية عند نقطة الشروع لمكافحة التلوث وتنخفض عند نهايته من جهة أخرى.

الجدول رقم (3)	
قيمة التكاليف البيئية لشركة النفط الجنوب للمدة (2010-2013)	
السنوات	معدات مكافحة التلوث (مليار دينار)
2010	3.0
2011	6.5
2012	2.5
2013	1.5
الاجمالي	13.5
المصدر:	
- شركة نفط الجنوب، بيانات غير منشورة، البصرة، 2014.	

المحور الثالث

مؤشرات الشفافية للصناعات النفطية في العراق

أولاً: المطابقة ما بين إنفاق الشركات النفطية والجهات المستفيدة

من نافلة القول أن تتبنى عملية المطابقة المالية ما بين ما انفقته الشركات النفطية من استثمارات مالية وما تسلمته الجهات المستفيدة منها؛ وذلك نتيجة عدم توفر البيانات والمعلومات الخاصة بكل مشروع منجز على حدة، ولكن من الممكن أن نورد بعض الملحوظات العامة التي يمكن من خلالها الوصول إلى مطابقة حقيقية ما بين المنافع الاجتماعية المقدمة للشركات النفطية، والتكاليف الاجتماعية التي تمثلها الجهات المستفيدة للمشاريع الخدمية، ومن أهمها:

- اعتماد مبدأ الشفافية في نشر البيانات والمعلومات الخاصة بتنفيذ المشاريع الخدمية المقدمة للشركات النفطية في العراق.
- إجراء جدوى اقتصادية للمشاريع الخدمية المقدمة من الشركات النفطية كمنافع اجتماعية يمكن من خلالها تحقيق أقصى المنافع منها.
- ذكر العقود المبرمة لإقامة المشاريع الخدمية ومن هي الجهة المتسلمة للمشروع، إذ يتوقع أن تكون هي نفسها الشركة المانحة للمشروع، ومن ثم اغفال قضايا كثيرة تتعلق بمستوى الانجاز وكفاءته؛ وذلك لعدم وجود كوادرهنسية متخصصة في بناء مشاريع خدمية كهذه، وهذا ينطبق تماماً على الاصول المعتمدة لتسليم المشروع.
- ينبغي أن تسلم الجهة المستفيدة للمشروع الخدمي المقدم من الشركات النفطية كمنافع اجتماعية، إذ أن عدم تسلمها للمشروع يؤدي إلى تفشي ظاهرة الهدر المالي لمثل مشاريع كهذه، علماً أن تلك المشاريع الخدمية قد تميل إلى المغالاة في تحديد كلفة المشروع المطروح للمناقصة بهدف رفع مصروفات الشركات النفطية لها.
- لتحقيق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ينبغي أن تكون جهة تسليم المشاريع الخدمية التي تقدمها الشركات النفطية هي الجهة المستفيدة، مرفقاً معها شروط العقد المبرم وذلك لإجراء المطابقة ما بين شروط العقد والانجاز.

ثانياً : المطابقة بين التكاليف الاجتماعية المتوقعة والمنافع الاجتماعية الفعلية من السابق لأوانه في ظل ندرة البيانات المستحصل عليها من الجهات الرسمية في وزارة النفط والشركات التابعة لها، أن يجري تقييم المطابقة بين التكاليف الاجتماعية المتوقعة للصناعة النفطية في العراق وما يناظرها من منافع اجتماعية مقدمة للمجتمع إزاء ما حمل من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية.

غير أن ما يمكن توضيحه بشكل جلي في هذا السياق، أن وزارة التخطيط العراقية لم تستطع حتى الآن قياس حجم التكاليف الاجتماعية السنوية المتوقعة أو تحديد تلك التكاليف التي يتحملها المجتمع إزاء نشاطات الصناعات النفطية، أي أنها لم تستطع إجراء تقييم للأثر البيئي وهو دراسة الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للمشروع على البيئة من جوانبها كافة وتقديره على شكل نفقات وعوائد اجتماعية⁽¹⁾، ومن ثم فإن كل ما يدور من بحث واستقصاء حول المطابقة ما بين المنافع الاجتماعية وتكاليفها في العراق يقع ضمن التكهّنات والسيناريوهات التي يمكن أن تحصل.

ويمكن الوقوف على واقع التكاليف الاجتماعية والبيئية للصناعات النفطية المتوقعة من خلال حجم الإنتاج الفعلي للصناعات الاستخراجية في العراق، ومن ثم تحديد الحد الأدنى لتلك الآثار البيئية على المجتمع، وبالتالي تخصيص جزء من الإيرادات النفطية للمنافع الاجتماعية، وخير مثال في هذا السياق هو اقرار مشروع البترودولار الذي تبنته الحكومة العراقية لحماية البيئة من التلوث البيئي في العراق بشكل عام.

¹ سلمى عائشة كحيلي، وآخرون، مصدر سابق، ص 465.

الخاتمة

لقد اتجهت الحكومة بشكل جدي وحثيث نحو تحسين الاوضاع البيئية الناجمة عن أهم المسببات التي تضر البيئة من خلال دعوة وزارة البيئة العراقية (التي ادمجت مع وزارة الصحة حالياً) عام 2014 عام البيئة، بهدف تحقيق العدالة البيئية التي تقضي وجود سياسات تحمي الناس من الأذى، وتواجه الميل إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح على حساب البيئة، وتوزيع الفرص والمخاطر والتكاليف على نحو أكثر عدلاً، وتوسيع نطاق القوانين والسياسات لتشمل مبدأً تغريم الملوث وتقييمات الآثار البيئية ومبادئ حُسن الجوار والضرائب البيئية وآليات إعادة التوزيع⁽¹⁾، بيد إن بلوغ تلك الغايات يستلزم تطبيق مجموعة متكاملة من الاجراءات والتدابير على المدى الطويل لتبلغ أهدافها في المنافع الاجتماعية التي تُعد الحلقة المركزية الأخيرة لجني ثمار نظام العدالة البيئية من خلال الحاكمة من أجل التنمية المستدامة التي تُعد إحدى التحديات والمتطلبات الرئيسة لتحقيقها وتشمل تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية وتبني أسلوب المشاركة العادلة في صنع القرار وتشجيع المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع القرار⁽²⁾. ومن أهم الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي، إذ لم يجر حساب التكاليف الاجتماعية بدقة بما يسمح بوجود ثغرات للفساد الإداري والهدر المالي، ومن ثم لا يمكن اجراء المطابقة بينهما؛ وذلك لتنفيذ بعض المنافع الاجتماعية للشركات النفطية في العراق وتركيزها على قطاع التربية من خلال بناء المدارس وبعض المشاريع الخدمية الأخرى، وهو أمر يدل على إن المنافع الاجتماعية للصناعات النفطية في العراق لا تقع ضمن اولوياتها الاساسية، بل يكون تنفيذها بشكل هامشي وتحصيل حاصل لما يتطلب ذكره في التقرير النهائي للمبادرة، فضلاً عن إن الشركات النفطية في العراق لم تنفذ أي مشروع في قطاع الصحة الذي يمس التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع نتيجة الصناعات النفطية الملوثة للبيئة.

¹ توقعات البيئة العالمية GEO4: البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وآخرون، نيروبي، 2007، ص 314.

http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf

² برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوضع البيئي في العالم العربي: تقرير متابعة 2003، إدارة التعاون الإقليمي، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، نيروبي، 2003، ص 27.

http://www.unep.org/dewa/westasia/assessments/national_SOEs/Other-2.pdf

قائمة المصادر

• الكتب

- 1- ألان نويل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الربيع إعاقة، تحرير: برتران بادى، دومينيك فيدال، في سلسلة اوضاع العالم 2011، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2011.
- 2- بول اكنز، النشاط الاقتصادي والبيئة: اقتصاد نشاط الأعمال النظيف، في اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية – اجتماعية لعالم متغير، ترجمة: د. حسن عبدالله بدر، د. عبد الوهاب حميد رشيد، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، 2009.
- 3- حيدر يونس الموسوي، جدلية المسؤولية الاجتماعية بين الآثار الاقتصادية والبيئية والتنمية المستدامة مع إشارة إلى تجربة القطاع النفطي العراقي، في الاستثمار الأمثل لعائدات النفط في التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في العراق، معهد أكد الثقافي، وآخرون، بابل، 2014.
- 4- عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2010، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، برايس ووترهاوس كوبرز، بغداد، 2013.
- 5- عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2009، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، برايس ووترهاوس كوبرز، بغداد، 2012.
- 6- مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، معهد أكد الثقافي، وآخرون، بابل، 2014.

• الدوريات والدراسات

- 1- عماد عبد الرحمن الهيتي، غادة عبد القادر خلف، النفايات الكيماوية الصناعية: مصادرها وإدارتها ومعالجتها، مجلة التنمية الصناعية العربية، العددان (55-56)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، تشرين الأول 2004.

• التقارير والإحصاءات الرسمية

- 1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبوظبي، 2014.
- 2- شركة الحفر العراقية، بيانات غير منشورة، البصرة، 2014.

- 3- شركة نفط الجنوب، قسم البيئة، بيانات غير منشورة، البصرة، 2014.
 - 4- توقعات حالة البيئة في العراق: التقرير الأول، وزارة البيئة، وآخرون، بغداد، 2013.
- المواقع الإلكترونية
- 1- أباد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى إسهامها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008.
<http://www.jpds-dir.com/Forum/uploads/12224/Social.pdf>
 - 2- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوضع البيئي في العالم العربي: تقرير متابعة 2003، إدارة التعاون الإقليمي، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، نيروبي، 2003.
http://www.unep.org/dewa/westasia/assessments/national_SOEs/Other-2.pdf
 - 3- توقعات البيئة العالمية GEO4 : البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وآخرون، نيروبي، 2007.
http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf
 - 4- دوناتورومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وآخرون، دمشق، 2010.
<http://www.ao-academy.org/docs/eqtisad27072010.pdf>
 - 5- سلمى عائشة كحيلي، وآخرون، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة. 2012.
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012>
 - 6- صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد 2007.
<http://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/guidea.pdf>
 - 7- محمد العودات، النظام البيئي والتلوث، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2000.
<http://www.kacst.edu.sa/ar/about/publications/Books/.pdf>
 - 8- محمد حمدي أبو الفتوح، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.
www.ao-academy.com/.../mashakil%20mohasabiya%20...
 - 9- المسؤولية الاجتماعية للشركات الاستخراجية بين هدر أموال وتحقيق الطموح.
www.alsharqpaper.com/pdf.php?id=22103
- 10- (BP), Statistical Review of World Energy June 2015. www.bp.com/statisticalreview

The Actual Social Benefits of Oil Companies and their Horizons in the Shadow of the Transparency Initiative for the Extractive Industries in Iraq

Assist. Prof. Dr. Haitham Abdullah Salman

Basrah and Arab Gulf Studies Center

Department of Economic Studies

University of Basrah

Abstract:

Presenting the social benefits by the oil companies whether national or foreign, is considered one of the main requirements for signing the petroleum contracts in Iraq. According to the current law, the social services must be presented to the geographical region where the project is erected in an efficient and transparent manner and within the specifications and conditions of signing the contract. But, these social services might be infiltrated by some social and economic mishaps that may accompany the signing of those contracts. Specifically, within the shadow of following of the transparency initiative of the oil exploration industries, sometimes, a contract is signed to install an oil service project in a certain area within the Iraqi borders, but, un fortunately, the feasibility study is being ignored for the proposal: " The social costs are not being evaluated accurately, which allow the allows the introduction of loop holes for the administrative corruption and financial waste; Then, it will not be possible to carry out the process of matching the benefits with the actual costs".

This paper has managed to achieve the main conclusion that is the agreement between the research proposal with the actual economic social costs.

Key words: Social Benefits, Social costs, Iraqi oil extraction Industries, Transparency Initiative, Iraqi Drilling Company, and South Oil Company.